

مسألة العرق وعلاقتها بالمواطنة في الجزائر خلال القرن 19 عند إيمانويل سعادة:
"دراسة أنثروبولوجية"

The Question of Race and Its Relation to Citizenship in 19th-Century Algeria according to Emmanuelle Saada: "An Anthropological Study"



خرشي المهدي^{*1}

مخبر التراث، الاتصال والتحول الاجتماعي

¹ جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر.

elmahdi.kharchi@univ-bejaia.dz

تاريخ الإرسال: 2025/09/19 تاريخ القبول: 2025/10/19

ملخص:

إيمانويل سعادة من أبرز الباحثين الذين جمعوا بين التاريخ والقانون والأنثروبولوجيا في دراسة الإمبراطورية الفرنسية. تركز أبحاثها على العلاقة بين الاستعمار والمجتمعات الخاضعة له، خاصة في الجزائر زمن الجمهورية الثالثة، مبرزة كيف استُخدم القانون كأداة لإعادة تشكيل الهويات العرقية والسياسية. وكاشفة عن التناقض بين منح بعض الفئات صفة "المواطنة" وتهميش أخرى ضمن نظام استعماري يقوم على التمييز وترسيخ السيطرة عن طريق تقنينها. وتهدف مداخلتنا إلى القراءة التي قدمتها لنا الباحثة حول سياسة الاستيعاب وإعادة تشكيل الهوية، قبل التوقف عند تقنين التمييز ضد الأهالي المسلمين باعتباره أحد ركائز السياسة الكولونيالية الفرنسية.

الكلمات المفتاحية: العرق؛ المواطنة؛ التمييز العنصري؛ الأنثروبولوجيا

Abstract:

Emmanuelle Saada is one of the most prominent scholars who combined history, law, and anthropology in the study of the French Empire. Her research focuses on the relationship between colonialism and the societies subjected to it, particularly in Algeria during the Third Republic, highlighting how law was used as a tool to reshape racial and political identities. She also reveals the contradiction between granting certain groups the status of "citizenship" while marginalizing others within a colonial system based on discrimination and the consolidation of domination through its legalization. Our presentation aims to explore the reading offered by Saada regarding the policy of assimilation and the reshaping of identity, before examining the codification of discrimination against Muslim subjects as one of the cornerstones of French colonial policy.

Key words: Race; Citizenship; Racial Discrimination; Anthropology

*خرشي المهدي

مقدمة:

تعد الباحثة "ايمانويل سعادة" من الأسماء البارزة في الدراسات الأنثروبولوجية والقانونية التي تتعلق بالإمبراطورية الفرنسية في القرن التاسع عشر والعشرين. سعت سعادة من خلال أبحاثها، إلى فهم العلاقة بين الاستعمار الفرنسي والمجتمعات التي كانت خاضعة له، مستكشفة تأثيرات القانون الاستعماري على حياة الأفراد والجماعات في المستعمرات. تجسد أعمالها تزاوجاً فريداً بين التاريخ والقانون والأنثروبولوجيا، حيث تدرس بشكل خاص التفاعل بين الهويات العرقية والسياسية ضمن السياق الاستعماري.

كما تركز سعادة على دراسة قوانين الاستعمار، مثل "قانون الدمج" في الجزائر، والتي كانت تهدف إلى فرض هيمنة الدولة الاستعمارية عبر تشريعات قانونية وأيديولوجية ساهمت في تفكيك النظم الاجتماعية والسياسية في المستعمرات. يبرز في أعمال سعادة اهتمامها بتوضيح الكيفية التي استخدم فيها القانون كأداة لتوطيد الاستعمار وإعادة تشكيل الهويات الثقافية والسياسية للأفراد المستعمرين، مما يجعل أعمالها محوراً مركزياً لفهم التأثيرات العميقة للاستعمار على المجتمعات التي خضعت له.

فإذا كان الاستعمار قد أتاح للدول الإمبريالية فرض سياسات قانونية وأيديولوجية فاعلة، فإن التساؤل المركزي الذي يطرح هو: كيف تحول مفهوم العرق إلى أداة قانونية-سياسية لإعادة تعريف المواطنة في الجزائر الاستعمارية؟ وإلى أي مدى كشفت إيمانويل سعادة عن الطابع الأنثروبولوجي للمواطنة الاستعمارية باعتبارها ممارسة للهيمنة أكثر من كونها اعترافاً بالمساواة؟

يعتمد هذا المقال مقارنة تاريخية قانونية، تقوم على تحليل النصوص التشريعية والخطابات القانونية والسياسية الاستعمارية التي صاغت مفهوم "التمييز العرقي السياسي" في الجزائر خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وهي فترة الحكم المدني وقيام الجمهورية الثالثة، والذي معها، تم إنشاء نظام خاص بالأهالي وتبلورت فيه سياسات التجنيس والتمثيل السياسي.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي المناسب للتخصص، إضافة إلى المنهج الوصفي والتحليلي، لما يتيح من تتبع مسألة تطور العرق والمواطنة في الجزائر المستعمرة في سياقها الزمني والقانوني، وتحليل أبعادها السياسية والاجتماعية. كما يتيح هذا المنهج الكشف عن كيفية تشكّل البنى القانونية التي كرّست التمييز العنصري، وفهم العلاقة بين النصوص التشريعية والممارسات الاستعمارية في ضوء التحولات التي عرفها النظام القانوني الفرنسي في الجزائر.

وكخطة لهذه المداخلة سوف نقوم بتمهيد للدراسة من خلال الضبط المفاهيمي لمسألة العرق والمواطنة من جهة، وكذا مفهوم الأنثروبولوجيا والاستعمار والعلاقة بينهما من جهة أخرى، لنُعرّف بعدها بالباحثة ايمانويل سعادة، ثم نحاول تسليط الضوء على تلك العلاقة بين الأعراق والسياسة القانونية للمستعمر الفرنسي معالجين في الأول سياسة الاستيعاب من خلال تشكيل الهويات العرقية داخل المجتمع الكولونيالي، كما سنخصص العنصر الثاني للحديث عن مسألة تقنين التمييز العنصري من خلال إنشاء القوانين الخاصة بالأهالي المسلمين.

المبحث الأول:

الحقل الدلالي والمفاهيمي للدراسة

_ المطلب الأول: البعد الدلالي للعرق.

لفظ عرق من ناحية الدلالة اللغوية يكشف عن اختلافات بين العربية واللغات الأوروبية الحديثة. ففي العربية الكلاسيكية، يُحيل اللفظ إلى الأصل، الجذر والسلالة؛ فقد جاء في لسان العرب: «العِرْقُ: أصل كل شيء ومجراه»، ويُقال "فلان كريم العِرْق" أي كريم النسب (ابن منظور، *لسان العرب*، مادة "ع رق"). هذا الاستعمال يركّز على الامتداد العائلي-القبلي دون أن يرتبط بدلالات بيولوجية عنصرية. أمّا في اللغات الأوروبية، فإن كلمة Race تعود إلى اللاتينية (*radix*=الجذر) واستُخدمت في القرنين 16 و17 للدلالة على النسب أو السلالة (Todorov 1993, pp. 17-19). غير أنّها ابتداءً من القرن 18 خضعت لتحول دلالي بفعل تطور علوم التصنيف الطبيعي، لتصبح أداة لتقسيم البشر وفق خصائص جسدية ظاهرة (لون البشرة، الملامح) وتُستخدم لاحقاً لتبرير أنظمة الاستعباد والاستعمار (Omi Winant 2014, p. 111). وعليه، يتضح أن المعنى العربي الأصلي للعرق ظل مرتبطاً بالأنساب والجذور، بينما اكتسب في الفكر الأوروبي الحديث حمولة بيولوجية-سياسية أسهمت في نشوء خطاب عنصري واستعماري.

_ المطلب الثاني: البعد الدلالي للمواطنة.

المواطنة في أصلها اللغوي مشتقة من مادة وطن التي تدلّ في العربية على محل إقامة الإنسان واستقراره؛ فقد جاء في لسان العرب: «الوَطَنُ: مَحَلُّ الْإِنْسَانِ وَمَقَرُّهُ، وموضع إقامته... وتوطّين النفس على الشيء: تعويدها عليه» ابن منظور، *لسان العرب*، مادة "وطن". وعليه، فإن لفظ المواطنة لغوياً يحيل إلى الانتماء للأرض التي يستوطنها الفرد والعيش المشترك فيها. أمّا في اللغات الأوروبية، فإن المصطلح المقابل *citizenship* بالإنجليزية و *citoyenneté* بالفرنسية يعود إلى الأصل اللاتيني *civitas* الذي يعني المدينة أو الجماعة السياسية، وهو ما عكس في بداياته دلالة الانتماء إلى جماعة مدنية-سياسية داخل فضاء المدينة (Heater 2004, p. 2). وبذلك، يُبرز التحليل اللغوي أن المواطنة تجمع بين بُعدين متكاملين: بعد مكاني-وجودي في العربية مرتبط بالوطن والإقامة، وبعد مدني-سياسي في التراث اللاتيني مرتبط بعضوية الفرد في الجماعة السياسية.

أما في الفكر السياسي الحديث، تشير إلى علاقة قانونية وسياسية تربط الفرد بالدولة وتؤسس لعضويته الكاملة داخل المجتمع السياسي. تتضمن هذه العلاقة من جهة حقوقاً تتمثل في الحريات المدنية (حرية الرأي، التملك، التقاضي)، والحقوق السياسية (الاقتراع، الترشح، المشاركة في القرار)،

والحقوق الاجتماعية (التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي)، ومن جهة أخرى الواجبات المتمثلة في احترام القوانين وأداء الالتزامات تجاه الدولة. (Marshall 1950, pp. 10–12).

تاريخياً، ارتبطت المواطنة في الفكر اليوناني بالمشاركة الفعلية في الحياة العامة داخل المدينة-الدولة polis، بينما وسّع الرومان دلالتها لتشمل الحقوق المدنية الممنوحة داخل الإمبراطورية (Heater 2004, pp. 25–27) وفي العصر الحديث، وبخاصة بعد الثورة الفرنسية 1789، أُعيد تعريف المواطنة على أساس المساواة القانونية وكونها تعبيراً عن السيادة الشعبية، حيث أصبح الفرد يُعتبر مواطناً لا بمجرد انتمائه إلى جماعة إثنية أو دينية، بل بحكم كونه عضواً في الأمة الحديثة. (Turner 1993, p. 2) من ثم، يمكن القول إن المواطنة ليست وضعاً قانونياً فحسب، بل هي أيضاً هوية سياسية واجتماعية تُجسّد انتماء الفرد لجماعة وطنية تقوم على مبادئ المساواة والمشاركة.

المطلب الثالث: مفهوم الإستعمار.

يشير مفهوم الاستعمار بمعنى "Colonialism" إلى الاستعمار الاستيطاني، وهو مستمد من كلمة "Colony" المشتقة من اللاتينية "Colonia" ذات المعاني العديدة وفي مقدمتها "المزرعة، الحقل" إلخ. والمفردة الأخيرة مشتقة من المفردة اللاتينية "Colonus"، التي تعني مزارع، فلاح حارث، في إشارة إلى أن أصل الاستعمار هو السيطرة على الأرض أو مصادرتها، ثم استغلالها. (فياض، 2021، ص: 64)

من المفارقات المفاهيمية هو ذلك التناقض بين المفهوم اللغوي والدلالي للاستعمار، فلفظ الاستعمار من أصل التعمير والإعمار من اشتقاق كلمة عمر الخراب فهو عامر أي معمور، والتي تفترض وجود فراغ أو تأخر في منطقة أو بقعة ما من العالم، فيجد المستعمر من هذه الحجج ذرائع للقدوم إلى هذه المواقع الجغرافية واحتلالها بدعوى إعمارها، أو بحجة تحويل التأخر التي يقبع فيها أهل هذه المنطقة إلى وضع أفضل من خلال مشاريع البناء والأعمار التحديث.

لكن المرء لا يسعه إلا أن يُبدي دهشة عميقة أمام الهوية الواسعة بين هذا المفهوم وبين معناه المتداول والمألوف؛ فالجميع يدرك أن الاستعمار، أينما حلّ، جرّ الخراب والدمار على البلاد التي اجتاحتها، رغم ادعائه القيام برسالة الرجل الأبيض، أو بتحمل عبء الحضارة الأوروبية لإصلاح شعوب العالم. (فياض، ص: 64)

ويدل هذا المفهوم معناه السياسي على التخريب والدمار والاستنزاف واستعباد الشعوب من قبل المستعمرين، ذلك أن واقع الاستعمار يتميز بأنماط معينة منها الاستعباد السيطرة، الاستغلال، وإذا كان المستعمرون يعتقدون بأنهم يقومون بالأعمار والبناء من أجل مصلحة البلاد حيث يأخذ مفهوم الاستعمار مدلولاً إيجابياً، فإن واقع الحال هو ليس كذلك. فالشعوب التي تعرضت للاستعمار قد عانت الويلات

وهي تعتبره ذا مدلول سلبي لأنه أينما حل الاستعمار كان الاستغلال والاستعباد والخراب والتمييز العنصري والتبعية بكافة أشكالها.

المطلب الرابع: ضبط مفاهيمي لمصطلح الأنثروبولوجيا:

يرجع مفهوم الأنثروبولوجيا إلى الكلمة يونانية المكونة من شقين أساسيين هما: الإنسان **Anthropo** وعلم **Logy** وتعني علم الإنسان وهو علم من العلوم الإنسانية الذي يهتم بدراسة مظاهر حياة الإنسان دراسة كلية وشمولية كما يهتم بدراسة الإنسان من حيث قيمه الجمالية الدينية الأخلاقية، الاقتصادية والاجتماعية وحتى مكتسباته الثقافية، وهو علم يركز على كل ما هو بدائي وبسيط في حياة الإنسان في المجتمعات المعزولة والصغيرة نسبياً. ولقد تعددت اهتمامات الأنثروبولوجيا في الوقت الراهن ولم تعد تقتصر على دراسة المجتمعات البدائية فقط ولكن أصبحت تهتم بدراسة مشكلات المجتمع الحديث وخاصة المناطق المتخلفة. (بوحسون، 2011، ص: 44)

وكخلاصة لما سبق، الأنثروبولوجيا علم دراسة الإنسان في ثقافته وبنائه الاجتماعي وهو أيضاً العلم الشمولي الذي يدرس الإنسان وأعماله، وتتمحور أبحاثه حول طبيعة الإنسان كمخلوق ينتهي إلى العالم الحيواني، ويذكر جاك لومبار أن هذا العلم يهتم بدراسة المجتمعات البعيدة، والغريبة أي دراسة "الآخر" الذي يختلف عن الإنسان الغربي في ثقافته وعاداته وتقاليده ودرجة وعيه وتقدمه وهذه إشارة إلى الشعوب البدائية ذات الثقافة البسيطة والتقليدية مقارنة بثقافة الإنسان الأبيض الغربي. (فياض، 2021، ص: 56-58)

لقد شكّلت الأنثروبولوجيا في القرنين التاسع عشر والعشرين إحدى أهم الأدوات المعرفية التي استعانت بها القوى الاستعمارية لفهم المجتمعات المستعمرة. فبدل أن تكون علماً محايداً يختص بثقافة المجتمعات وأعراقهم، تحولت في كثير من الأحيان إلى أداة في يد المستعمر لتصنيف الشعوب وتقنين الاختلافات بما يبرّر استمرار السيطرة. ومن خلال هذا التداخل الوثيق، كان لعلم الأنثروبولوجيا الخطوة في فهم وتفسير الرؤية الاستعمارية للمجتمعات المستعمرة، وهكذا، يصبح البحث في العلاقة بين الأنثروبولوجيا والسياسة الاستعمارية مدخلاً ضرورياً لفهم كيفية بناء الهيمنة في الجزائر المستعمرة، ليس فقط عبر القوة العسكرية، بل أيضاً عبر عنصر العرق.

يتمثل الهدف في تحديد أصول التغير الإنساني وأسبابه وعملياته بدقة علمية، وذلك من خلال العودة إلى التراث الإنساني وربطه بالحاضر عبر المقارنة، بغية الكشف عن عناصر التغير المختلفة. كما يهدف إلى استخلاص المؤشرات والتوقعات التي توضح اتجاهات التغير المحتملة في الظواهر الإنسانية والحضارية المدروسة، مما يتيح التنبؤ بمستقبل الجماعات البشرية موضوع الدراسة. (فياض، ص: 56)

كما رأى الاستعمار في هذه الأهداف خريطة طريق من أجل التمكين والاستمرار خاصة وأن الظاهرة الاستعمارية في كل عصر تأخذ طابعاً مختلفاً معيناً، وإن بقي الجوهر واحداً. (لكرك، 1990، ص:35)، وفي مفهومه الحديث ارتبط الاستعمار بالحضارة الأوروبية الغربية حيث استطاعت منجزات العلم التجريبي أن ينقلها إلى ثورة صناعية؛ فشكل الاستعمار محور هذه الثورة طمعاً بمصادر الطاقة والخامات والمواد الأولية الموجود في العالم التي لم تكن تمتلكها القارة الأوروبية إلا بنسب قليلة لا تغطي كل احتياجاتها مما دفعها إلى الزحف إلى مناطق متعددة من العالم لاحتلالها واستغلال مواردها الطبيعية بهدف تحقيق مصالحها على حساب الآخرين . (الجندي، د.ت، ص:3)

المبحث الثاني:

التعريف بإيمانويل سعادة وإسهاماتها البحثية.

إيمانويل سعادة **Emmanuelle saada** هي مؤرخة وعالمة اجتماع فرنسية، وهي أستاذة في جامعة كولومبيا (نيويورك)، حيث تدير قسم اللغة الفرنسية، بالإضافة إلى مركز الدراسات الفرنسية والفرنكوفونية، يقع عملها في نقطة تقاطع علم الاجتماع والتاريخ والقانون. (bit.ly/46aX9eI)
تركز في أبحاثها على تاريخ الاستعمار الفرنسي، وخاصة فيما يتعلق بالمجتمع الأهلي في الجزائر، والقضايا القانونية والاجتماعية المتعلقة بالاستعمار. تشتهر سعادة بدراساتها حول التأثيرات الاجتماعية والقانونية التي نتجت عن النظام الاستعماري الفرنسي، وقد قدمت رؤية مهمة حول كيفية تشكل الهويات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات الاستعمارية، حيث وفي عام 2001، ناقشت الباحثة أطروحتها في علم الاجتماع في **EHESS**، تحت إشراف جيرار نويريل، حول موضوع "مسألة العرق المختلط" في المستعمرات الفرنسية: التاريخ الاجتماعي لفئة قانونية الهند الصينية ومناطق أخرى من الإمبراطورية الفرنسية (bit.ly/46dFwL9).

تركز إيمانويل سعادة أبحاثها على دراسة تشكيل الهويات الاجتماعية في الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية الثانية. يركز عملها الأول على ظهور مجموعة سكانية من أشخاص مختلطي العرق في الإمبراطورية الفرنسية وما نتج عن ذلك من إصلاح شامل لقانون البنوة والمواطنة، وهذا ما جاء في أول كتاب لها المعنون بـ "أطفال المستعمرة: العرق المختلط للإمبراطورية الفرنسية بين الخضوع والمواطنة"، نُشر في فرنسا عام 2007 وترجم إلى الإنجليزية في 2012 بعنوان أطفال الإمبراطورية: العرق، القرابة، والمواطنة في المستعمرات الفرنسية (منشورات جامعة شيكاغو). حالياً، تعمل إيمانويل سعادة على كتابة كتاب تاريخي فكري يتناول الاستعمار الفرنسي والأوروبي كجزء من تاريخ الحاضر. كما أنها بصدد العمل على مشروع يتعلق بالقانون والعنف في الجزائر وفرنسا في القرن التاسع عشر. وقد نشرت العديد من

المقالات حول القانون الاستعماري، والثقافة، والسياسة، بالإضافة إلى تأملات في النقاشات الفرنسية الحديثة في العلوم الاجتماعية. (bit.ly/4mbYgku)

يقع عمله في نقطة تقاطع دراسة الحقبة الاستعمارية والقضايا العنصرية والقانون الإداري الفرنسي ويغذي التفكير في مجتمع ما بعد الاستعمار الحالي، وعليه فقد تحصلت الباحثة على عدة جوائز مختلفة عبر سنوات البحث منها جائزة الأصوات الفرنسية من مركز القلم الأمريكي لأطفال كولوني سنة 2009. وغيرها من الجوائز. (bit.ly/4ghrqx3)

المبحث الثالث:

الهويات العرقية داخل المجتمع الكولونيالي عصب السياسة القانونية الاستعمارية

ركزت سعادة على كيفية إعادة تعريف الهوية في المستعمرات ضمن سياق السياسة الاستعمارية الفرنسية. وقد جرى تصنيف السكان وفقًا لأصولهم العرقية والدينية والاجتماعية، حيث تعاملت السلطات الفرنسية مع الجزائريين، خصوصًا، وأهل المغرب عمومًا، كمجموعات عرقية منفصلة عن الفرنسيين، وتمثلوا بصورة نمطية من خلال عدسات استشراقية. أدى هذا إلى خلق مفهوم "الهوية الاستعمارية" كجزء من مشروع فرنسي أكبر لإعادة هيكلة الهويات وإضفاء طابع استعماري عليها، بهدف إبقاء السكان الأصليين في مرتبة أدنى.

كما بحثت إيمانويل سعادة في النظام القانوني الاستعماري الفرنسي الذي وضع قواعد قانونية تميز بين الفرنسيين "المواطنين" وسكان المستعمرات "الرعايا" (subjects)، وهو الآخر، الذي يسمح فيه بتقييد حقوق سكان المستعمرات.

- المطلب الأول: تطبيق المشاريع القانونية داخل المستعمرة:

إن تطبيق القوانين المحلية للسكان الأصليين، كقانون الأحوال الشخصية في الجزائر، المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، وكذا الاحتفاظ بالعديد من التقاليد العرفية المحلية. أتاح هذا النظام القانوني للحكومة الفرنسية فصل المستعمرين عن السكان الأصليين، وخلق نظام قانوني مزدوج يدعم الهيمنة الاستعمارية.

لقد انصبت أغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على اعتبار النظام محل البحث نظامًا قسريًا، غير أنّ بعض الأبحاث الحديثة بدأت تطرح مقاربة مغايرة، إذ ترى أنّ هذا النظام، ولا سيما في شقّه المتعلق بالسلطات التأديبية للوكلاء التنفيذيين، يجسّد شكلاً خاصاً من أشكال القسر والانضباط الإداري، وذلك استناداً إلى تناقضه مع المبادئ الجمهورية التي أرسّتها الثورة الفرنسية عام 1789، وبخاصة مبادئ المساواة أمام القانون وفصل السلطات. (Le Cour Grandmaison, 2010, p. 7)، غير

أنّ هذا المنظور لا يفسر بالكامل الملابس التاريخية والسياسية التي شكّلت الإطار القانوني لذلك العهد، إذ كان الجدل القانوني والسياسي موجّهًا أساسًا إلى نقد مبادئ 1789 نفسها بغرض إعادة تعريف النظام القانوني الجمهوري بما يتلاءم مع واقع الحكم الاستعماري ومتطلباته. (Saada, 2003, pp. 4-24).

وقد ألقت دراسة ماري جويل ريدور الضوء على تاريخ وضع النظام القانوني للجمهورية، مما يتيح فهم مدى تماسك هذا النظام ضمن المنظومة القانونية المؤسسية. ولتحقيق هذا الفهم، من الضروري أيضًا عدم إهمال مسألة "استخدامات القانون"، أو بالأحرى إعادة النظر في سياق "سيادة القانون" الذي فرض نفسه في خلال الحكم المدني. (Saada, 2002, pp. 98-120).

فبينما ركزت الدراسات الكلاسيكية على الطابع القسري والإكراهي، جاءت الأبحاث الحديثة لتعيد النظر في هذا التوصيف، محاولةً فهمه في ضوء تناقضه مع المبادئ الجمهورية لعام 1789 وخاصة المساواة والفصل بين السلطات. وهذه تعد إشارة دقيقة؛ لأنها تكشف تناقض الدولة الفرنسية بين خطابها المبدئي وممارستها الاستعمارية.

- المطلب الثاني: خطابات الاندماج.

كانت هناك عدة خطابات تجمع بين اندماج الأعراق ووحدة التشريع تمثل أيضًا ما يسمى بـ "الأممية" التي تخلق سلطة في فرنسا. على سبيل المثال، كما يقول فرانسوا لوران، أستاذ في جامعة غاند: "ويختلف القانون حسب العرق (...). في القرن الحادي عشر، لم يكن أحد يعرف أكثر مما كان ... لقد انتهى اندماج الأعراق إلى إنهاء شخصية القانون". (Laurent, 1880-1881, vol. 2, p. 164) هذه الروايات هي جزء من أساطير الحداثة التي تقول بأن الدول والمؤسسات التي تشكلها هي ثمرة عملية حضارية لا مفر منها، علمية أو طبيعية، وعلى غرار الروايات التاريخية، فإن هذه الخطابات القانونية في مصطلحات الأعراق هي تجنيس عملية التوحيد القانوني والإداري للدول والمؤسسات التي تنتج عنها القومية القانونية الفرنسية. وفي هذا السياق، فإن هذه المذكرات تبرز التكافؤ بين العرق والحضارة والحالة القانونية. (Saada, 2003, pp. 15-20).

إن هذه الخطابات التاريخية أو القانونية _من حيث اندماج الأجناس_ تتصادم مع الوضع القانوني للأشخاص أو مع إمبراطورية القانون والعادات التي تحكمهم. فهذا الانصهار بين الأعراق المتخيلة لا يخلق عرقًا جديدًا بل مؤسسات قانونية أو سيادية تشكل الدولة الأم. وفي هذا الصدد تقول سعادة، "إن التكافؤ بين العرق والحضارة والحالة القانونية التي يؤسس عليها النظام العام الاستعماري. أو أن هذا التكافؤ المصطنع والطبيعي يشكل في المقام الأول فكرة القومية الفرنسية، قبل أن يتم تصديرها إلى الخارج". أي أن الخطابات التاريخية أو القانونية بمصطلحات انصهار الأعراق تخلق تكافؤًا بين العرق

والحضارة والوضع القانوني، والشعور بالوحدة الوطنية أو الانتماء للدولة. (Saada, 2003, pp. 15-20) وتسمح تحليلات ميشيل فوكو باستعراض منطق هذا التكافؤ الذي سيتم تصديره إلى مستعمرات فرنسا، سواء كان يناقش من حيث الحرب العرقية أو اندماج الأجناس. بالنسبة لأوغستين تييري، فإن عام 1789 ليس نتيجة حرب عسكرية بقدر ما هو نتيجة المنافسة، التي اندلعت منذ العصور الوسطى، بين نوعين اقتصاديين قانونيين من المجتمع دخلا في تنافس مع بعضهما البعض على إدارة الدولة ورعايتها. (Foucault, 2012, p. 156)

فهذه الخطابات التاريخية والقانونية لم تكن مجرد تبريرات فكرية للمشروع الاستعماري، بل كانت في جوهرها آليات إنتاج للهيمنة عبر بناء تكافؤ مصطنع بين العرق والحضارة والقانون. فالمفهوم الذي تشير إليه إيمانويل سعادة يعكس كيف تم تحويل الفكرة العرقية إلى مبدأ منظم للقانون والسيادة داخل الدولة الأم، قبل تصديرها إلى المستعمرات. وهنا يصبح الاندماج بين الأجناس ليس مشروعاً إنسانياً للتقارب، بل عملية قانونية-سياسية لإعادة إنتاج السلطة المركزية الفرنسية في صورة عالمية. كما أمر الاستعمار علماء الأنثروبولوجيا الترويج لمفهوم الإدارة الغير المباشرة بهدف السيطرة والمحافظة على المؤسسات البدائية والتقليدية. حيث حافظت سياسة الإدارة غير المباشرة على البنى التقليدية والقيادات إلا أن مهمتها داخل النظام الاستعماري تختلف كلياً عنها في وظيفتها القبلية لعدم الصدام المباشر مع القوى الوطنية في البلاد المستعمرة. (لكر، 1990، ص: 129-130)

وفي هذا السياق يقول مالمينوفسكي: "إن الفارق الحقيقي بين الإدارة المباشرة والإدارة غير المباشرة يتمثل في افتراض الأولى امتلاكها القدرة على خلق نظام جديد وبضربة واحدة وعلى تحويل الأفارقة إلى أوروبيين مزيفين أو متمدينين مزيفين في سنوات قليلة. أما الإدارة غير المباشرة فهي على يقين من استحالة تحقيق تحول سحري من هذا النوع... ومن الأفضل تحقيقه بتغيير بطيء متدرج نابع من الداخل، وبالتالي تحولت الوظيفية إلى نظرية استعمارية أخرى بمفاهيم أخرى تختلف عن سابقتها، وهي أن المستعمر يقوم باختيار القائد من ذات الشعوب المستعمرة بغرض تنفيذ سياسات المستعمر وكالة عنه". وقد وضح هذه الفكرة جيرار لكر بقلوبه: "إن الاستعمار خلق سلطة المتوسطة والمتزنة بفعل جملة موازين ثقافية لم تجعل منها مستبداً دائماً سلطة مستقلة عن مواضعها، همها الحفاظ على علاقات طيبة مع المستعمرين. وإذا صادف أن فقد إداري التفاهم التقليدي، سرعان ما تمده السلطة الاستعمارية بالعون الفعال. إن القيادات الإدارية ليست سوى صنيع القوة الاستعمارية ولا استمرارية دون هذه القوة" (لكر، 1990، ص: 131)

وفي نفس السياق يضيف: "لقد أوجدوا الإدارة غير المباشرة لتكون أداة بيد القادة المحليين وبدل أن يصرفوا قوتهم في الصراع مع القوى التقليدية القوية الجذور، أثروا استعمالها. وبذلك يمكنهم تهيئة

انثروبولوجية الأذكىاء " (لكرك، 1990، ص: 134): أي أن الإدارة الفرنسية فضّلت استغلال القيادات المحلية التقليدية كشيوخ الزوايا والزعامات، واستخدامها كوسيط وأداة لتنفيذ أهدافه وإعادة تشكيل المجتمع والسيطرة عليه من الداخل ، بدل الدخول في صدام مع الأهالي.

المبحث الرابع:

تقنين التمييز العنصري من خلال إنشاء القوانين الخاصة بالأهالي المسلمين

لم يكن التمييز العرقي في الجزائر مجرد ممارسة اجتماعية أو سياسية عابرة، بل كانت سياسة ممنهجة ومقننة عبر منظومة تشريعية خاصة عُرفت بـ "قوانين الأهالي". هذه القوانين لم تكن تهدف إلى ضبط علاقة الإدارة الاستعمارية بالسكان المسلمين فحسب، بل كانت وسيلة لإدامة الفوارق بين الأوروبيين والأهالي المسلمين خاصة، أو بمعنى آخر تكريس وضعية التبعية والدونية.

- المطلب الأول: الاستعمار وجنسية الأهالي:

وفي إطار مشروع قانون الجنسية، لم تطرح في ذلك الوقت مسألة إلغاء الأحوال الشخصية بالكامل بموجب الشريعة الإسلامية. وللتذكير، ففي الأدبيات القانونية في ذلك الوقت، كانت الأحوال الشخصية والجنسية القانونية مترادفين. ومع ذلك، منذ عام 1865، ووفقا لقواعد القانون الدولي، حصل الجزائريون على الجنسية الفرنسية، والتي، وفقا للقانون المدني، تفترض وجود أحوال شخصية حسب القانون الفرنسي. وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر، كان الوضع القانوني للجزائريين عبارة عن حل وسط بين قواعد القانون الدولي وقواعد القانون المدني. ومن ثم يتم إلغاء "الانتماء الوطني والحرمان من الجنسية لترسيخ الخضوع الاستعماري للجزائريين. (Urban, 2009, p. 80 a 90). ومن هنا، فإن الأمر يتعلق بإضفاء الطابع القانوني على هيمنة مواطني المستعمرة.

كما أشارت الباحثة ايمانويل سعادة إلى بعض المناقشات البرلمانية التي أجريت حول هذا الموضوع في إطار مشروع قانون السكان الأصليين، ففي بداية هذه المناقشات، كان هناك حديث عن جنسيتين مختلفتين أو عن التوفيق بين المصالح المشتركة لكل جنسية في حالة الارتباط. تُطلق هذه القوميات على المجتمعات السياسية والثقافية الجزائرية والفرنسية اسم شعبين أو عرقين. وتتطابق هذه الجنسيات مع الوضع القانوني للأشخاص المعينين، أي الوضع الوطني ووضع السكان الأصليين أو الوضع الشخصي والحقيقي الفرنسي والوضع الشخصي والحقيقي للمسلمين وهذه المعادلة متناقضة لأنها تخلط بين الجنسية الفرنسية والرعية الفرنسية. وهكذا خلال الجلسة نفسها، بحسب الكونت غويدون أول حاكم عام للجزائر خلال الجمهورية الثالثة قال: "يوجد نسبان، نسب فرنسي ونسب مسلم (...). وكلاهما

فرنسيان، أحدهما فرنسي في كامل هذه الجودة، والآخر يستمتع بها فقط بشكل غير كامل وهذا التناقض يوضح رغبة الحكومة المدنية في الخلط بين مصالح الهيمنة والاستعمار¹.

لذا وصفت الباحثة سعادة هذا التكافؤ بالتناقض الأساسي لفكرة الجنسية الفرنسية التي تخلق بين الانتماء القانوني للدولة وشعور الناس بأنهم جزء من مجموعة ثقافية أو عنصرية. يتشكل هذا التكافؤ من خلال مخطط امتصاص أو اندماج الأعراق التي تدعم عملية التوحيد القانوني والإداري التأسيسي للدولة، وهنا يقع الخلط بين مفهوم العرق وإمبراطورية القانون أو العادات التي تحكم الناس. فحتى ولو تم الإساءة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، فيجب عليهم الالتزام بمبادئ القانون المدني الفرنسي. (Saada, 2003, pp. 15-20)

وفي عام 1889، أدمج قانون الأرض إلى قانون الجنسية الفرنسي، وهذا القانون يتيح تجنيس العديد من الأوروبيين الذين يعيشون في هذا البلد، عند ولادتهم أو عندما يبلغون سن الرشد. ومن ناحية أخرى فإن هذا القانون الذي يسهل عملية الوصول إلى المواطنة محروم منها الجزائري المسلم، الذي سيضل تحت حكم قانون 1965. (Saada, 2003, pp. 12-13)

إن صياغة أحكام قانون "وارني" 1873، مع تلك القوانين الخاصة بمجلس الشيوخ لعام 1865، والتي احتفظ بها قانون الجنسية لعام 1889، تحقق الأهداف المدنية والسياسية لإنشاء قوانين خاصة بالسكان الأصليين؛ بمعنى إضفاء الطابع القانوني على هيمنة مواطني المستعمرة، كما يساهم هذا الترتيب القانوني أيضاً في تبرير أفعال الفئات التي تضمن استقرار النظام العام الجمهوري، وحماية التكافؤ بين العرق والحضارة والتوازن بين درجات التطور والوضع القانوني الذي هو الأساس التمييز بين المواطن والرعية. كما يركز النظام العام للجمهورية الثالثة على هذه الفئات الهرمية داخل السلطة، والتي تبلورت في نهاية القرن التاسع عشر، قصد ضمان استقرار الهيمنة الإمبراطورية والدولة الاستعمارية في الجزائر. ومن هنا يصبح استيعاب الجزائريين خطراً على هيمنة المستوطنين في الجزائر، أو خطراً على امتيازات وميزانية المستعمر، وعليه، لا بد أن تحمي هذه السياسة مصالح الهيمنة التي تندمج مع مصالح المستعمر. (Saada, 2003, pp. 15-20)

فالتمييز لم يكن مقتصرًا على المسلمين أو العرب، بل امتد أيضاً إلى المجتمعات اليهودية التي كانت تُعتبر "فرنسية" من الناحية القانونية، ولكن "غير متساوية" من الناحية الاجتماعية. مثال على ذلك هو مرسوم كريميو لعام 1870، الذي منح الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين، ولكنه في الوقت نفسه تم عزلهم عن بقية السكان.

¹-Procès-verbaux de la commission chargée de rédiger les bases d'un code civil et pénal de l'indigénat algérien, séance du 6 août 1871. ANOM GGA 3 E /1.

-المطلب الثاني: إنشاء قانون خاص بالأهالي.

تُعتبر القوانين سلاحًا قانونيًا بيد المستعمرين، حيث سمحت لفرنسا بفرض سيطرتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون دمج المجتمعات المحلية بالكامل في النظام القانوني الفرنسي. ومن الأمثلة البارزة "قانون الأهالي" في الجزائر، الذي فُرض في عام 1881، وكان يعاقب السكان الجزائريين الأصليين بأحكام صارمة إذا أبدوا معارضة للاحتلال الفرنسي.

إن التحدي الذي تواجهه مؤسسة ما يسمى بنظام السكان الأصليين هو حظر أي رقابة قضائية على القمع التأديبي للجزائريين. وبحسب قضاة الجزائر الذين أسسوا ما يسمى بنظام السكان الأصليين، فإن الوظيفة الأساسية لهذا القمع هي معاقبة "عصيان الجزائريين تجاه ممثلي دولة الاحتلال. ولهذا السبب يرى هؤلاء القضاة أنه "من طبيعة السلطة التأديبية أن تمارس دون اتهامات محددة.¹

لقد توجت هذه الخطابات بابتكار فئة قانونية جديدة تُعرف باسم "الجرائم الخاصة ضد السكان الأصليين"، وهي فئة لم يكن لها وجود في التشريع الفرنسي العادي. غير أن تطبيق هذه القوانين لم يكن يتم ضمن إطار قانوني واضح، إذ اعتُبر هذا النظام بمثابة قانون غير مكتوب يتمتع بطابع استثنائي، يتيح ممارسة القمع خارج حدود الإجراءات القانونية المعتادة. ونتيجة لذلك، لم تعد هناك أي جهة قادرة على مراقبة مدى شرعية هذه اللوائح الإدارية، أو التحقق من قانونية الأحكام الصادرة بموجبها، أو حتى من مشروعية أعمال القمع التي نُفذت باسمها.

ومن الواضح أن فعل العصيان البسيط الذي يرتكبه جزائري يهدد أمن واستقرار الهيمنة الاستعمارية. هذا الذي مكن، موظفو الإدارة الاستعمارية، وكذلك المواطنون أو الأوروبيون، من ممارسة السيادة أو السلطة في الجزائر، وهذا التمثيل تبلور منذ الانتقال إلى الحكم المدني. الذي أدى إلى الخلط بين مصالح الاستعمار ومصالح الهيمنة، أي مصالح الدولة الفرنسية في الخارج، ونتيجة لذلك، بالنسبة لسلطات المستعمرة التي اعتبرت نفسها هي الممثل للدولة الجمهورية وعدالتها السيادية، يصبح هذا العصيان اعتداءً على السيادة. ومن وجهة نظرهم، فإن هذا العصيان، الحقيقي أو المحتمل، قد يهدد وجود الدولة الاستعمارية أو هيبة ممثلها. وإذا كانت وظيفة ما يسمى بالنظام الأصلي أو "الشبكة القسرية" التي تشكله هي حماية هذه الهيبة، فإن هذا النظام يقع تحت حكم القانون. (Saada, 2001, p. 103 a 108)

في عام 1899، تم استبدال العقيد رين RINN بجان دومينيك لوسيان J-D-"LUCIANI" كمدير لشؤون السكان الأصليين. وهو كاتب سابق بولاية قسنطينة، ومن أوائل الإداريين. تم تعيين لوسيان في عام 1877، وتمت ترقيته بعد تسع سنوات إلى نائب رئيس مكتب في الحكومة

العامة، وواصل صعوده إلى مديرية شؤون السكان الأصليين، التي شغلها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. المهمة الرسمية للتسلسل الهرمي لشؤون السكان الأصليين هي "حضارة" الجزائريين.

لكن لوسيانى متمسك بفكرة الأصالة المحلية ويحارب الحركات السياسية التي تهدف أفعالها إلى منح الحقوق السياسية للجزائريين. حيث يوضح التنظيم الداخلي للتسلسل الهرمي لشؤون السكان الأصليين ومهامه الحقيقية السياسة التي ينتهجها وكلاؤه من أجل "الحضارة"، ونحن نوظن السكان الأصليين، هذا يوضح المفارقة العملية القائمة على العرق والقبلية التي بدأت في نهاية القرن التاسع عشر. (Saada, 2003, p. 30)

وهكذا، فإن الجزائريين في البلديات الكاملة، مثل الدوار داخل البلديات المختلطة، مستبعدون من الفضاء العام، تماما كما يتم استبعاد الرعايا الجزائريين من المدينة السياسية. ويساهم هذا الاستبعاد في عملية القبلية التي تشكل أو تطبع التكافؤ بين العرق ودرجات التطور والوضع القانوني، مما يضمن استقرار النظام العام الإمبراطوري. وبالنسبة للمحتل، فإن الحفاظ على استقرار هذا النظام هو غاية في حد ذاته ووظيفة الغطاء الواقى. (Saada, 2003, p. 13)

وفي أغلب الأحيان، يقتصر القمع التأديبي على الشؤون الجزائرية فقط، والتي يعتبرها المحتل غير مهمة. ومن ناحية أخرى، فإن الأوروبي يعتبر ممثلا للدولة الاستعمارية في الجزائر، فيخضع للإجراءات القانونية النظامية مثل التي في المتروبول. كما مكّن هذا التنظيم الاستعماري من تحقيق وفورات كبيرة في الميزانية من جهة. وتم إنشاء محاكم الصلح، كعدالة عليا باعتبارها سمة من سمات السيادة، ثم تأسيس هيئة المحلفين داخل المحاكم الجنائية، تكون بذلك قد استطاعت ان توزع القمع على مختلف الأصعدة قصد تحقيق الاستقرار. (Saada, 2003, pp. 15-20)

توضح إيمانويل سعادة أن مفاهيم الشرف والكرامة والهيبة موجودة في كل مكان في الخطابات التي تبرر مشروع الحضارة الخارجية والعقدة القانونية الاستعمارية (Saada, 2001, p. 100 a 105). تشكل هذه المفاهيم الثلاثة "التكافؤ بين العرق والنظام القانوني ودرجات التطور" (Saada, 2003, pp. 15-20)، أو الاندماج في الدولة، ولكنها لا تستخدم بنفس الطريقة. على سبيل المثال، تناشد مديرية شؤون السكان الأصليين، في تعليماتها، لأعوان السلطة، بأنه ليس من المفترض أن يقوموا، عن طريق وسائل تأديبية، بقمع المساعدين الأصليين أو المعلمين الجزائريين. وفي حالة سوء السلوك، يجب الإبلاغ عنهم إلى الوالي أو نائبه، حفاظا على "كرامة مكانة ممثلي الولاية هؤلاء". لكن الواقع عكس ذلك تماما بل أسوأ. (Saada, 2001, p. 106).

لقد ارتبطت قضايا القمع التأديبي للمواطنين العاديين بمفهوم "الهيبة"، حيث تم طرح هذه الضرورة المطلقة لهيبة المتصرف لتبرير وجود نظام تأديبي خاص للسكان الأصليين، في جميع أراضي الإمبراطورية المعنية. وهذه الحتمية أكثر إلحاحاً في الوضع الاستعماري مقارنة بالبر الرئيسي، ولم يقتصر ذلك على موظفي الخدمة المدنية فقط، بل حتى المستوطنين الأوروبيين، يتم دمجهم مع ممثلي دولة الاحتلال لذلك. (Saada, 2003, p.7).

بالنسبة للقادة، فإن الاعتداء على ممثلي الدولة، أو على سمعتهم، يشكل تهديداً لهيبة الأمة المستعمرة أو ازدهار العرق الفرنسي المتخيل (Saada, 2001, p. 101 a 103). وخلص الباحثة إيمانويل سعادة في طرحها لمسألة العرق والمواطنة جاء في قولها: "لم تكن الهيمنة الاستعمارية قط فرضاً للقوة وحدها، بل على العكس من ذلك، كانت تعني ضمناً في البداية هيمنة رعاية المستعمرين، في تفاعلاتهم مع السكان الأصليين" (Saada, 2001, p. 104).

يعبر طرح الباحثة إيمانويل سعادة عن رؤية نقدية عميقة لمفهوم الهيمنة الاستعمارية، إذ ترفض اختزالها في بعدها القسري أو العسكري فحسب، لتبرز بعدها الأيديولوجي والقانوني الذي يقوم على ما تسميه «هيمنة الرعاية». فوفقاً لها، لم يكن الاستعمار مجرد فرض للقوة والسيطرة، بل كان أيضاً ممارسة تُغلف بالعناية والتوجيه والتحديث، أي شكلاً من أشكال الهيمنة الناعمة التي تُمارس من خلال القانون والإدارة والتعليم تحت غطاء «مهمة التمدين». وبهذا المعنى، فإن علاقة المستعمر بالمستعمر لم تكن قائمة فقط على العنف المادي، بل أيضاً على بناء شبكة من التفاعلات الاجتماعية والسياسية تُخضع الأهالي بطريقة تبدو شرعية أو أبوية، لكنها في جوهرها تركز التبعية وتعيد إنتاج الفوارق العرقية والقانونية بين الفئتين.

خاتمة:

ختاماً، يتضح من خلال تحليل إيمانويل سعادة وسائر الدراسات التي قاربت المسألة القانونية والعرقية في الجزائر الاستعمارية، أن القانون لم يكن مجرد أداة لتنظيم المجتمع، بل كان جوهر المشروع الاستعماري ذاته. فقد قامت السياسة القانونية الفرنسية على بناء منظومة دقيقة من التمييز والتراتبية، صيغت في شكل قواعد ومفاهيم قانونية تحافظ على تكافؤ مصطنع بين العرق، والحضارة، والوضع القانوني. وهكذا، تحول القانون إلى خطاب للهيمنة، يُقدّم باسم المساواة والتمدن، لكنه في الواقع يُكرّس التبعية ويُعيد إنتاج الحدود بين المواطن والرعية.

لقد نجحت فرنسا، عبر أدواتها الإدارية والقضائية، في تطبيع التمييز وجعله مبدأً مؤسساً للجمهورية الاستعمارية، بحيث لم يعد التفاوت بين الفرنسي والمستعمر خرقاً للمبادئ الجمهورية، بل

تجسيداً لها في سياق التمدين. وهذا ما بيّنته سعادة حين ربطت بين منطق القانون الاستعماري ومفهوم «هيمنة الرعاية»، حيث يُقدّم القهر في ثوب الحماية، ويُبرّر العنف تحت شعار الحضارة.

ومن ثَمَّ، فإن دراسة البنية القانونية في الجزائر الاستعمارية لا تكشف فقط عن آليات السيطرة الاستعمارية، بل تطرح أيضاً إشكالية أعمق تتعلق بطبيعة الدولة الحديثة نفسها: كيف أمكن لجمهورية ترفع شعار الحرية والمساواة أن تُشيد في مستعمراتها نظاماً قانونياً عنصرياً؟ إنّ هذا التناقض البنيوي بين الخطاب والممارسة لم يكن انحرافاً عن المبادئ الجمهورية، بل كان - كما تؤكد سعادة - شرطاً لقيامها واستمرارها في المجال الكولونيالي.

في كتابها "أبناء المستعمرة" (Les Enfants de la Colonie)، قدمت سعادة تحليلاً عميقاً حول كيفية تأثير التجربة الاستعمارية على النظام القانوني الفرنسي. حيث أن التشريعات التي أُصدرت في المستعمرات أثرت بدورها على فرنسا نفسها، أين تم تبني بعض هذه التشريعات والممارسات بعد الاستقلال لاحتواء المهاجرين من المستعمرات السابقة، مما أعاد إنتاج بعض أنماط العنصرية والإقصاء الاجتماعي داخل الأراضي الفرنسية.

وعليه فأن مفهوم الهوية الفرنسية كان وما يزال في حالة صراع دائم مع موروثها الاستعماري، حيث ظهرت أشكال جديدة من التمييز بين المواطنين الأصليين والمهاجرين من المستعمرات السابقة. وبذلك، يمكن القول إنّ النظام القانوني الاستعماري في الجزائر لم يكن هامشاً على تاريخ القانون الفرنسي، بل أحد مراكز تكوينه، حيث تبلورت فيه - لأول مرة - العلاقة المعقدة بين القانون، والعرق، والسيادة، وهي العلاقة التي ستظلّ تلقي بظلالها على الفكر القانوني والسياسي الفرنسي إلى ما بعد نهاية الاستعمار.

¹-Voir les procès-verbaux du Conseil de gouvernement de l'Algérie, séance du 30 mai 1874 ; et la lettre du premier président de la cour d'appel d'Alger, Cuniac, au Garde des Sceaux, le 15 avril 1873. ANOM F 80 1683 A.

قائمة المراجع

العربية:

- _ العربي بوحسون. (2011) "الاستشراق والانتروبولوجيا والاستعمار، دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة." *مجلة الانسان والمجتمع*، ديسمبر: 44-55.
- _ أنور الجندي. (د.ت). *الاستعمار والاسلام*. القاهرة: دار الانصار.
- _ جيرار ليكلرك. (1990) *الانتروبولوجيا والاستعمار*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- _ حسام الدين محمود فياض. (2021) "الانتروبولوجيا بين الاكاديمية والاداتية دراسة تحليلية نقدية لطبيعة العلاقة بين الانتروبولوجيا والاستعمار." *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، افريل: 53-78.

المراجع الأجنبية:

- _ Arendt, H. (1976). *The origins of totalitarianism*. New York: Harcourt.
- _ Foucault, M. (2012). *Il faut défendre la société: Cours au Collège de France (1975-1976)*. Paris: Association pour le Centre Michel Foucault.
- _ Le Cour Grandmaison, O. (2010). *De l'indigénat: Anatomie d'un monstre juridique: le droit colonial en Algérie et dans l'empire français*. Paris: La Découverte, Zones.
- _ Heater, D. (2004). *A brief history of citizenship*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- _ Laurent, F. (1870). *Droit civil international* (Vol. 2). Paris: Maresq
- _ Marshall, T. H. (1950). *Citizenship and social class*. Cambridge: Cambridge University Press.
- _ Saada, E. (2001). *La « question des métis » dans les colonies françaises : socio-histoire d'une catégorie juridique (Indochine et autres territoires de l'Empire français, années 1890-1950)* [Thèse de doctorat en sociologie, École des hautes études en sciences sociales (EHESS)]
- _ Saada, E. (2002). The empire of law: Dignity, prestige, and domination in the "colonial situation". *French Politics, Culture & Society*, 20(2), 98–120.
- _ Saada, E. (2003). Citoyens et sujets de l'empire français. Les usages du droit en situation coloniale. *Genèses*, 53, 4–24.
- _ Turner, B. S. (1993). *Citizenship and modern social theory*. London: Sage.
- _ Urban, Y. (2009). *Race et nationalité dans le droit colonial français* (Thèse de doctorat en droit). Université de Bourgogne, Paris